أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1992 – 2017)

The impact of banking sector indicators on the value added of the industrial sector in Algeria -Econometric study for the period (1992-2017)-

وفاء رمضاني [1]، حياة عثماني[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالوادي (الجزائر)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالوادي (الجزائر)

تاريخ الاستلام:15 / 03 / 2019؛ **تاريخ القبول**: 09 / 04 / 2019

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع المصرفي والقطاع الصناعي في الجزائر بالإضافة إلى عن النمذجة القياسية لأثر مؤشرات القطاع المصرفي على نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في ذات البلد خلال الفترة 1992-2017، ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار فرضياته تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي وأهم مؤشرات القطاع المصرفي. ومنه يمكن القول أن على الرغم من التأثير الإيجابي لمؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة الصناعية إلا أن هذا التأثير يبقى قليلا مما يستلزم التسيير الجيد والكفؤ لهذا القطاع تجنباً للأزمات المالية.

الكلمات المفتاح: قطاع مصرفي؛ قطاع صناعي؛ اقتصاد جزائري؛ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

تصنيف JEL : G20 ؛ O50؛ C0.

Abstract: The objective of this study is to analyze the reality of the banking and industrial sectors in Algeria, as well as the standard modeling of the impact of the banking sector indicators on the growth of the value added of the industrial sector in the same country during the period 1992-2017. In order to address the problem of the subject and to test its hypotheses, The study concluded that there is a long-term balance between the added value of the industrial sector and the most important indicators of the banking sector. It is possible to say that, despite the positive impact of the indicators of the banking sector on industrial added value, this effect remains small, and requires the good and efficient management of this sector to avoid financial crises.

Keywords: Banking sector; industrial sector; Algerian economy; ARDL.
Jel Classification Codes : G20 ; O50 ; C0.

* Wafa Ramdani: ramdaniwafa2015@mail.com

I- تمهيد :

يعتبر القطاع الصناعي في الوقت الحاضر أحد المحاور الرئيسية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية في مختلف اقتصاديات الدول خاصة منها الاقتصاديات المتقدمة، فتحقيقه ليس بالأمر السهل إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطاً مسبقة يجب توافرها لتحقيقه نحو الشكل المطلوب، ولعل من أبرز هذه المتطلبات هو توفير الموارد المالية الكافية لتوجيهها نحو الاستثمارات الصناعية وتحقيق زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في هذا القطاع. ويعد القطاع المصرفي من أهم المصادر المالية والتمويلية الداخلية للمشاريع الصناعية، إذ ينظر للتطور في مؤسسات القطاع المصرفي على أنه القطاع الذي يسرّع عملية التراكم الرأسمالي للمشاريع الاستثمارية في كافة المجالات حيث تدعوا هذه الحالة إلى ضرورة رفع مستوى أداء مؤشرات قطاع المصرفي الذي يعتبر كأحد سبل خلق فرص استثمارية في كافة المجالات الصناعية، التجارية والزراعية.

بهذا الشأن – علاقة القطاع المصرفي بالنمو القطاع الصناعي-تطرقت النظرية الاقتصادية إلى البحث في أثر القطاع المصرفي على القطاع الصناعي ولكن بشكل غير مباشر من خلال مدى تأثير مؤسسة الوساطة المصرفية على الاستثمارات حيث توصل King. R. G.

Levine (1993) إلى أن القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص يسهمان في زيادة مختلف الاستثمارات ومن ثّم على النمو الاقتصادي.

يعد القطاع المصرفي في الجزائر من بين القطاعات التي عُززت بمجموعة من التغيرات والاصلاحات منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 إلى غاية الوقت الحالي، نظراً للدور الذي يلعبه بين المدخرين والمستثمرين في مختلف عمليات التمويل وتعبئة المدخرات وإعادة توجيهها نحو أوجه الاستثمارات المختلفة والتي منها الاستثمارات الصناعية. من هذا المنطلق تتبلور إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي: ما **مدى تأثير مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر؟**

فرضية الدراسة :قصد معالجة الإشكالية المطروحة ستنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات القطاع المصرفي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر.
- هناك تأثير إيجابي تمارسه أهم مؤشرات القطاع المصرفي والمتمثلة في إجمالي الودائع المصرفية والقروض الموجهة للقطاع العام على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر.
- هناك تجاوب للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في حالة حدوث صدمة على مستوى مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة المبحوث فيها إلى المساهمة في قياس أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في بلد يبني توجهاته الجديدة نحو عملية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ألا وهو الجزائر.

الدراسات السابقة: يمكن تلخيص أهم الدراسات التجريبية التي تناولت قياس وتحديد العلاقة بين القطاعين المصرفي والصناعي على النحو التالي:

- **دراسة Cupta (1984)[1]:** بحثت هاته الدراسة في العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في أربعة عشر بلداً نامياً وتوصلت إلى أن ثمانية دول يقود فيها التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، بينما بقية الدول الأخرى فالنمو الاقتصادي هو من يقود إلى التطور المالي.
- **دراسة King . R. G . Levine (1993)[2]:** ركزت في تحديد اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على مستوى ثمانين (80) دولة خلال الفترة الممتدة 1960-1989، وتوصلت إلى أن مؤشرات التطور المالي لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.
- **دراسة Beck Thorsten (2004) [3]**: بحثت في أثر كل من السوق المالي والقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي لأربعين (40) دولة للفترة (1976 – 1998)، وذلك استخدام طريقة المربعات الصغرى (LOS) وتوصلت إلى وجود تأثير ايجابي لكل من تطور السوق المالي وتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي .
- **دراسة عمار خلف (2011)[4] :** سعت إلى كشف العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام منهجية ARDL، وتوصلت إلى نتيجة مفادها عدم تمكن القطاع المصرفي العراقي من ممارسة أي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- **دراسة Elijah Udoh (2012)[5]:** فحصت الدراسة العلاقة القائمة بين التطور المالي والنمو الصناعي في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1970-2009 باستخدام التكامل المشترك وفق منهجية ARDL وتوصلت إلى وجود علاقة تكامل في الأجل الطويل والقصير بين متغيرات الدراسة، كما توصلت إلى أن عدم كفاءة القطاع المالي أدى إلى رصد أثر سلبي لمؤشرات التطور المالي على الإنتاج الصناعي.
- **دراسة Doumbe Doumbe Eric (2017)[6]:** بحثت في إطار منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي وتطور قطاع التصنيع في الكميرون خلال الفترة 1970 – 2014، وتوصلت إلى أن مؤشرات التطور المالي تؤثر على الاستثمار ومن ثّم على التصنيع في الاقتصاد.
- **دراسة زرقين عبود (2009)[7]:** هدفت بشكل أساسي إلى البحث عن استراتيجية صناعية ملائمة للاقتصاد الجزائري في ظل اندماجه في الاقتصاد العالمي، وخلصت إلى ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناصب وما يستلزمه ذلك من ضرورة تطوير الجهاز المالي والمصرفي.

1- قراءة تحليلية لواقع القطاع المالي والصناعي في الجزائر:

1.1- القطاع المالي في الجزائر:

يمثل النظام المالي كل المؤسسات والأنظمة التي تقوم بدور الوساطة المالية قصد تحويل الأموال من أصحاب الفائض المالي (المدخرين) إلى أصحاب العجز المالي (المستثمرين)، أما تطور هذا النظام فالمقصود به مختلف العوامل والسياسات التي من شأنها تعمل على زيادة فعالية وكفاءة الوساطة المالية والأسواق بالإضافة إلى زيادة الخدمات المالية المقدمة، وباعتبار أن التطور المالي يمثل تطور مؤشرات جميع

المؤسسات المالية والأسواق، فإن دراستنا سوف تنحصر فقط على مؤشرات تطور للقطاع المصرفي وهذا باعتبار أن السوق المالي (البورصة الجزائرية) في الجزائر لا يتمتع بالفاعلية.

1.1.1- الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي الجزائري:

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التغيرات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني بشكل عام، ومختلف الإصلاحات المصرفية التي قامت بها السلطات النقدية بشكل خاص انطلاقاً من إصداره القانون النقد والقرض 90-10، فكان كل ذلك بقصد تعزيز الوظائف التنموية لمؤسسات القطاع المصرفي من أجل تفعيل وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية.

.بموجب قانون النقد والقرض 90-10 الذي تم إصداره في 14 أفريل 1990 أصبحت المصارف العاملة بالجزائر لها الحرية في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم القروض بمختلف الآجال طبقاً لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فُتحت السوق المصرفية الجزائرية – بموجب هذا القانون – أمام القطاع الخاص والأجنبي، إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على المصارف، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد توالى بعد صدور قانون النقد والقرض صدور عدد من القوانين التي تعدل وتتمم بعض نصوصه[8].

بلغ مجموع المصارف الناشطة في الجزائر بنهاية سنة 2018 على 20مصرفاً، اشتملت06مصارف عمومية و14مصرفاً خاصاً وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية وعربية وأجنبية وفق التالي:[9] المصارف العمومية تمثلت في: بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، أما المصارف الخاصة فتمثلت في: بنك البركة الجزائري- المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية (BANK ABC)- NATIXIS ALGERIE- SOCIETE GENERALE ALGERIE- CITIBANK N.A. ALGERIA (Succursale de banque)- ARAB BANK PLC ALGERIA (Succursale de banque)- BNP PARIBAS EL DJAZAIR- TRUST BANK ALGERIA (TBA)- بنك الخليج الجزائر- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر- FRANSABANK EL-DJAZAIR- بنك التسليف الفلاحي والاستثمار للشركات الجزائر- بنك السلام الجزائر-H.S.B.C. ALGERIA (Succursale de banque).

2.1.1- تحليل تطور مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري:

أ- تحليل تطور القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

تعد القروض الموجهة للقطاع العام أو الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر يعكس مدى كفاءة وتطور القطاع المصرفي في أي بلد، حيث تعتمد هاته النسبة فيه على حجم وأهمية مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي، في هذا السياق يمكن أن ندلي أن القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مرتبط بشكل مباشر بأوجه الاستثمارات ومن ثّم النمو الاقتصادي مقارنة بالنوع الثاني من القروض المصرفية.

تشير معطيات الجدول (01) والشكل (01) على وضعية توزيع القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد بين مؤسسات القطاع العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 1992- 2017، والتي أقرت بتباين حصة تطور كلا منهما من إجمالي الناتج المحلي.

من خلال الشكل (01) نستطيع تمييز مراحل تطور توزيع القروض بين القطاع العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفق ثلاث مراحل وهي كالتالي:

- الفترة 1992-2005: شكلت القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الأكبر مقارنة بالقطاع الخاص على الرغم من التجربة الفاشلة والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات العمومية من جانب المردودية.
- الفترة 2005-2013: عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستحوذ على الحصة الأكبر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يرد سببه إلى خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية بالإضافة إلى عجز هذه الأخيرة على مواكبة المستجدات والتغيرات على مستوى المحيط الاقتصادي.
- الفترة 2014-2017: شهد توجه القروض المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو مؤسسات القطاع العام بشكل واضح مقارنة بتوجهها نحو مؤسسات القطاع الخاص، حيث يرد السبب في ذلك إلى احتياج القطاع العام إلى تمويل نظراً لانخفاض مردودية قطاع المحروقات نظير تراجع أسعاره في سنة 2014. أما سنة 2017 فلوحظ العكس أي توجه القروض المصرفية نحو القطاع

الخاص أخذ الحصة الأكبر، ومع هذا يمكن أن نشير إلى أن نسبة التغير في توزيع القروض بين القطاع العام والخاص كانت بشكل متقارب بل تكاد متساويتين خاصة فيما يتعلق بالسنة 2016.

ب- تحليل تطور العرض النقدي بمعناه الواسع M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف العرض النقدي بشكل عام على أنه تلك العملات النقدية المتداولة في مجتمع اقتصادي ما خلال فترة زمنية معينة،[10] والتي تنحصر في مجموعة من العناصر يصطلح عليها بالمجمعات النقدية[11]، أما العرض النقدي بمعناه الواسع (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيعكس نقدية الاقتصاد، ويستخدم كمؤشر لسيولة مؤسسات القطاع المصرفي قياساً إلى حجم الاقتصاد، حيث يرتبط المستوى المرتفع لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية. [12]

يتضح من خلال الشكل (02) والجدول (01) التطورات الملحوظة التي شهدتها نسبة **(M2/GDP)** خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من (0.18 : سنة 1992) إلى (2.47: سنة 2017) أي بنسبة زيادة قدرت بـــ 2.29، وهذا بفعل التوسع الكبير في الموجودات الخارجية الصافية حيث انتقلت M2 من (515.90مليار دج: سنة 1992) إلى (14974.6 مليار دج: سنة 2017).

ج - تحليل تطور إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حجم العمل المصرفي في تعبئة الموارد المالية بمختلف أنواعها، وباعتبار أن العرض النقدي بمعناه الواسع في الجزائر تمثله العملة المتداولة خارج الإطار المصرفي بنسبة كبيرة فإن إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يمثل أحد أهم مصادر التمويل الرئيسية للمصارف والذي يمكنها من توفير القروض المصرفية، فأي ارتفاع في هاته النسبة يفسر بتحسن الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي توجيهها نحو مختلف المشاريع الاستثمارية ذات المردود الإنتاجي والتي منها الصناعية.

يوضح الشكل (04-01) الزيادة المتواصلة بشكل عام في حجم الودائع المصرفية التي دخلت القطاع المصرفي حيث زاد الحجم من (287.024 مليار دج: سنة 1992) إلى (9221.8 مليار دج: سنة 2017) أي بزيادة قدرت بـــ 8934.78 مليار دج. أيضا ما يمكن ملاحظته أن حجم الودائع المصرفية شهد خلال الثلاث السنوات الأخيرة منحى نحو الانخفاض يُرد سببه إلى تدهور أسعار المحروقات، ما يعني أن المدخرات المالية في الجزائر مرتبطة وتتأثر بأسعار النفط بشكل كبير.

يبدو من الشكل (04-02) إلى أن اجمالي الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت حركة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة ولكن اتجاهها بشكل عام كان صوب الزيادة حيث وصل أدنى مستوى لها سنة 1997 بنسبة 0.12 والذي يفسر بتراجع مدخولات الدولة من قطاع المحروقات حيث "قدر أدنى سعر النفط 19.12 مليار دولار للبرميل الواحد"[13] ، أما أقصى مستوى لها سجل سنة 2014 بنسبة قدرت بـــ 1.53.

2- القطاع الصناعي في الجزائر:

قصد تشخيص واقع قطاع الصناعة في الجزائر يتطلب منا الوقوف والتطرق إلى العناصر التالية:

1.2- مميزات القطاع الصناعي الجزائري:

على واقع الأزمة البترولية لسنة 1986 وما خلفته من آثار سلبية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر شهد اقتصاد هذا البلد جملة من الإصلاحات كان الهدف منها الانتقال بالاقتصاد من النظام الإشتراكي التوجيهي إلى اقتصاد السوق، وعلى إثر هذا التوجه الجديد فسحت الجزائر المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والإنتاج ومنحها دوراً في المشاركة وخلق تنمية اقتصادية عبر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية دفعت بهذا القطاع بقوة في الاقتصاد الوطني الأمر الذي أضفى بمساهمة كبيرة في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي، في هذا السياق نشير إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي: [14]

- قدرات إنتاجية عالية غير مستغلة بشكل كبير، نظير عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية للقواعد التنافسية في السوق.
- ضعف نوعية المنتجات الصناعية وهذا بسبب مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات.
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتوجات وبتحقيق جودة الأداء.
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

2.2- تحليل تطور مؤشرات أداء القطاع الصناعي الجزائري:

1.2.2- تحليل تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري للفترة 1990-2017:

في إطار السياسات والاصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية مع مطلع التسعينيات قصد الخروج من تبعية المحروقات في تمويل الاقتصاد، أولت الحكومة اهتماماً واضحاً بدعم القطاع الصناعي عبر وضع التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات الهادفة لتطوير الاستثمار على مستوى قطاعاته، من هنا يتبادر إلى أذهاننا ضرورة تشخيص وتحليل أداء قطاع الصناعة لمعرفة مدى انعكاس تلك المجهودات الحكومية والمتطلبات التي وفرتها في سبيل الإرتقاء بهذا القطاع.

تظهر بيانات الجدول (01) إلى أن حالة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري طيلة فترة الدراسة أخذت اتجاهاً وحركة صعودية، حيث انتقلت هذه القيمة من 1291.24 مليار دج سنة 1990 إلى 2512.32 مليار دج سنة 2017، أي أنها تضاعفت بنسبة 94.57%. غير أن هذا التطور في معدلات نمو القطاع الصناعي لم يكن بنفس الوتيرة وهذا ما يوضحه الشكل (05).

من خلال الشكل (05) نجد أن معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري سجلت بالقيم السالبة خلال الفترة 1990-1994 وهذا بسبب الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة جراء الضائقة المالية التي عاشتها البلاد نظير تدهور أسعار المحروقات سنة 1986هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب شروط الاقراض التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الجزائر فيما يخص التقليص في حجم الإنفاق العام واتباع سياسة تقشفية، وابتداء من سنة 1994 شهدت حركة معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري معدلات موجبة تتراوح ما بين 0.17% و 6.68%.

هذا الاتجاه الإيجابي في حجم ومعدلات نمو القيم المضافة للقطاع الصناعي الجزائري يعكس مختلف الاستراتيجيات والاصلاحات والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في سبيل دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب العمل، فقطاع الصناعة يعتبر من بين القطاعات الإنتاجية، التي استفادت بما قيمته من الإنفاق الحكومي 7.2 مليار دج في اطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي الذي شُرع في تنفيذه مع مطلع عام 2005 موجهةً للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

2.2.2- تطور العمالة في القطاع الصناعي الجزائري: من المبررات الأساسية لتنمية القطاع الصناعي الجزائري هو مساهمته في توظيف اليد العاملة، في هذا السياق يمكن أن نشير إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ 39.963 مليون نسمة في جويلية 2015 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، كما وتشير ذات الإحصائيات لذات السنة إلى أن أكثر من نصف عدد السكان الجزائري تحت سن التاسع والعشرين (21981 ألف شخص)، أي أن أغلب تركيبة السكان شباب يتمتع ويتميز بدرجة عالية من التعليم والثقافة (أي ما يقارب 311976 خريج من 106جامعة و7530 شخص حامل شهادة جامعة التكوين المتواصل و 7474 شخص حامل شهادة خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، كما أن عدد السكان النشطين قد بلغ 11932 مليون شخص في سبتمبر 2015 منها 10594000 عامل في مختلف القطاعات الاقتصادية المتوفرة في البلاد.

تبين البيانات الواردة في الجدول (02) إلى أن اتجاه نسبة العمالة الصناعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990 – 2017 شهد حركة متذبذبة بين الزيادة والانخفاض وهذا ما تم ملاحظته خلال الفترة 1996-2003، وابتداء من سنة 2003 سجلت نسبة العمالة الصناعية الجزائرية زيادة متواصلة، حيث تم انتقلت هذه الأخيرة من(24.68 %: سنة 2003) إلى (46.98% : سنة 2017) أي بنسبة زيادة قدرت بـــ 22.3%.

أما إذا ما تم تتبع نسب العمالة الصناعية مقارنة بنسب العمالة على مستوى باقي القطاعات الأخرى الزراعية منها أو الخدماتية أو غيرها فيمكن توضيح ذلك بناء على ما ورد في إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية لسنة 2016 وفق الشكل (06).

تُشير قراءتنا لمعطيات الشكل (06) إلى ضعف نسبة العمالة في القطاع الصناعي (13%) مقارنة بنسب العمالة في باقي القطاعات الأخرى، حيث نجد أن قطاع التجارة والخدمات الإدارية يستحوذ على أعلى نسبة قدرت بـــ(61 % من إجمالي العمالة) أما باقي النسبة والمقدرة بـــ (39% من إجمالي العمالة) فتتشارك فيها كل من قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية.

3.2.2.مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في هيكل الصادرات: في ظل الاصلاحات والاستراتيجيات التي تبتها الجزائر في سبيل الرقي ونمو قطاع الصناعة تمثل الصادرات الصناعية وهيكلها الصورة العاكسة لمدى التطور الحاصل في هذا قطاع.

نتيجة للمساعي المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتطوير القطاع الصناعي وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبة الصادرات الصناعية الجزائرية خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط 2.76% (تم احتسابها بناء على معطيات الجدول (02)) وهي تعتبر نسبة محتشمة جداً نظير ما تتوفر عليه البلاد من مقومات والتي من شأنها أن ترفع وتحدث تغيير هيكلي وجذري في قطاع الصناعة والتجارة.

4.2.2.مؤشر التنافسية الصناعية: يعكس مؤشر التنافسية الصناعية قدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الدولية والاستمرارية داخلها، مع تطوير القطاعات الصناعية والأنشطة ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي العالي، فوفقاً لمؤشر الأداء التنافسي CIP لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فقد احتلت الجزائر المركز 88 من بين 144 دولة سنة 2014 بمجموع 0.024 والمركز 89 سنة 2013، في حين احتلت المركز 133 لسنة 2013 وسنة 2014 فيما يخص حصة القيمة المضافة للتصنيع بالنسبة للفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.12%، ونسبة 0.09% من إجمالي الصادرات المصنعة في العالم، فجميع هاته المؤشرات تؤشر وتؤكد ضعف الأداء الصناعي للاقتصاد الجزائري كماً ونوعاً.

3.2 - معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي أصبح لإنعاش القطاع الصناعي في الجزائر أمراً حتمياً في قيادة التنمية الاقتصادية مع باقي القطاعات الأخرى، ففي سبيل تحقيق هذا المسعى رُسمت وأخذت الاستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة في الجزائر في إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الأبعاد التالية:

1.3.2- تكثيف النسيج الصناعي: ضمن هذا البعد تم تحديد ثلاث أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في البتروكيمياء، فرع الأسمدة والنسيج الكيمياوي ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية.
- الصناعات الصيدلانية والبيطرية وصناعات الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم وصناعة البناء.
- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.

2.3.2- ترقية الصناعات الجديدة: أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخراً والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

3.3.2- تثمين الموارد الطبيعية: الهدف من هذا البعد هو النهوض بالصناعات من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية، والانتقال من بلدٍ مستورد للموارد الأولية إلى بلدٍ مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تميزاً وبقيمة مضافة أقوى.

II - الطريقة والأدوات :

1-مواصفات النموذج (متغيرات الدراسة من حيث التعريف ومصادر بياناتها): قصد اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين مؤشرات القطاع المصرفي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر تم اعتماد النموذج القياسي التالي:

$$Ln(AVI)=f(Ln(PSL/GDP), Ln(Depot/GDP))$$

حيث:

Ln(PSL/GDP): لوغاريتم قروض القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، Ln(Dépôt/GDP): لوغاريتم إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فكلا المؤشرين السابقين تعكسان تطور القطاع المصرفي في الجزائر كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فقد مُثل بلوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الصناعي Ln(AVI) .

اعتمدت الدراسة في معالجة الاشكالية على بيانات سلاسل زمنية سنوية لكل من المتغيرات المذكورة بمجموع 24 مشاهدة ممتدة من سنة 1992 إلى غاية 2017، حيث تم الارتكاز على جمع هذه البيانات من الإحصائيات المنشورة على مستوى قاعدة بيانات البنك الدولي فيما يخص بيانات القيمة المضافة للقطاع الصناعي، أما مؤشرتي القطاع المصرفي فقد تم جمع بياناتهما من المنشورات الإحصائية لبنك الجزائر.

2- الأدوات الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في معالجة البيانات:

تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام برمجية Excel وتحليلها باستخدام برنامج القياس الاقتصادي EViews9، كما وقد تم الاعتماد على مجموعة من المقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي، مما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أُعتمد عليها نذكر:

1.2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي قبل تقدير أي علاقة ضرورة تحري استقرارية السلاسل الزمنية، حيث أثبت جرانجر سنة 1983، أن تقدير النماذج بواسطة المربعات الصغرى العادية مع سلاسل غير مستقرة يمكن أن يؤدي إلى نتائج مظللة من خلال ما يعرف بالانحدار الزائف[15]، ونظراً لوفرة عدة اختبارات للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرتي الدراسة تم الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور (ADF) بعد تحديد فترات الإبطاء المناسبة باستخدام معياري إكايك **(**(Akaike information criterion (AIC)) وشوارتز (Schwartz Bayesian criterion(SC)**).**

ويعتمد اختبار ديكي فوللر المطور ADF في دراسة استقرارية السلسلة X_t على تقدير النماذج التالية.[16]

Mod[4] : $\Delta x_t = p\, x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$.....(01)

Mod[5] : $\Delta x_t = p\, x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$.....(02)

Mod[6] : $\Delta x_t = p\, x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$.....(03)

يمثل النموذج الرابع الاختبار بدون الحد الثابت وبدون اتجاه زمني، في حين يتضمن النموذج الخامس الاختبار مع وجود الحد الثابت وبدون اتجاه زمني، بينما يشمل النموذج السادس الاختبار بوجود حد ثابت واتجاه زمني.

ويتم اختبار الفرض العدمي ($\varphi = 0$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (T) المقدرة للمعلمة (φ) مع القيم الجدولية لـــديكي فولر المطور ADF أيضا بواسطة (Mackinnon,1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـــ (ADF) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة [17].

وإذا كانت السلسلة مستقرة في فروقها الأول فإنها عندئذ تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تكن مستقرة نكرر الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى.

2.2- اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الإبطاء ARDL:

تعتبر منهجية ARDL أحد طرق الاقتصاد القياسي الحديثة والتي تستخدم قصد تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية في الأجلين الطويل والقصير، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل متغير من المتغيرات التوضيحية على المتغير التابع، ونشير إلى أن ما يميز هذه المنهجية في إطار التكامل المشترك مقارنة بالأساليب الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك كأسلوب Engel-Granger1987، أسلوب Johansen ، وأسلوب Cointgration Test في إطار نموذج VAR :

- منهجية ARDL لا تتطلب أن تكون جميع متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر أو متكاملة من الدرجة الأولى، أو مزيج بين الاثنين، في المقابل تشترط أن لا تكون متغيرات الدراسة متكاملة عند درجة أعلى من الواحد.
- اختبار ARDL يتناسب مع العينات الصغيرة نظرا لاتسامها بالكفاءة.
- تسمح منهجية ARDL بالحصول على مقدرات غير متحيزة في النموذج طويل الأجل. [18]

وتتلخص منهجية في اتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound Test).
- تقدير النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL .
- تقدير النموذج في الأجل القصير أي تقدير صيغة حد تصحيح الخطأ.
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر.

III- النتائج ومناقشتها :

1-نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر(ADF): أعطت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة وفق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى والفرق الأول بوجود ثابت، ثابت واتجاه وبدون ثابت واتجاه، وفق الجدول (03) على أن كل من متغيرة Ln(AVI)، ومتغيرة Ln(PSL/GDP) مستقرة عند أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى(1) ~ I، أما متغيرة Ln(Depot/GDP) فهي مستقرة عند المستوى، وهو ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الصفر(0) ~ I . انطلاقاً من هذه النتيجة يتبين أن متغيرات النموذج محل الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر (عند المستوى) والدرجة الأولى (عند الفرق الأول)، وهي ما تسمح باتباع منهجية ARDL باعتبارها المنهجية الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود: تتضمن هذه الخطوة اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لمنهج ARDL من خلال اختبار الحدود Bounds Test، ويركز هذا الاختبار على فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل):

H0 : $\alpha 0=\alpha 1=\alpha 2=0$.....(04)

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج :

$H_1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$.....(05)

وتجدر الإشارة على أن هذا الاختبار يعتمد على إحصائية F-statistics، حيث إذا كانت قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أما إذا كانت F-statistics أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وفي حالة ما إذا كانت القيمة F-statistics محصورة ما بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) فإن النتائج تكون غير محددة.[19]

يظهر الجدول (04) نتائج اختبار الحدود وفق منهج ARDL، حيث قدرت قيمة إحصائية فيشر (F-statistics=11.26) متجاوزة قيم الحدود العليا والدنيا في النموذج، والقيم الحرجة التي تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها كل من (Pesaran et al. 2001) عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، وهو ما يعني رفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات القطاع المصرفي (الودائع المصرفية، قروض القطاع العام) والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر.

3- نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL في الأجل الطويل والقصير:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات القطاع المصرفي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي، يُمكننا الولوج فيما يلي إلى تقديم نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجلين الطويل والقصير، وهذا بعد ما تم اختيار فترات التباطؤ (5.5.1) بالاعتماد على معيار (Akaike inf criterion).

3-1. نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل:

من خلال نتائج الجدول (05) يمكننا تحليل معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

- **إجمالي الودائع المصرفية (Ln(Dépôt/GDP):** بينت النتائج إلى أن المتغيرة (Ln(Dépôt/GDP) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطها مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحدارها 0.2053، وهو ما يعني أن الزيادة في (Ln(Dépôt/GDP) بنسبة 01 % تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 20.53%.
- **قروض القطاع العام (Ln(PSL/GDP):** أظهرت ذات النتائج إلى أن المتغيرة (Ln(PSL/GDP) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% حسب اختبارt-statistic، وإلى وجود علاقة طردية تربطها مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحدارها 0.07183، وهو ما يعني أن الزيادة في (Ln(Dépôt/GDP) بنسبة 01 % تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 7.183%، وهذا يدل على أن زيادة الصادرات الجزائرية التي تتكون بشكل رئيسي من المحروقات تؤدي إلى الزيادة في موجودات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وهو الأمر الذي يضفي بدوره إلى زيادة العرض النقدي ومن ثّم إلى ارتفاع حصة تقديم القروض وتوزيع حصة منها للقطاع العام نحو أوجه الاستثمارات منها الصناعية.

3-2. نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

حسب النتائج الموضحة في الجدول (06) نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% كما أنها سجلت بإشارة سالبة والتي تؤكد لنا على أن نتائج Bound Test على وجود تكامل مشترك بين متغيرات انموذج الدراسة. كما تشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (0.752612-) إلى القيمة المضافة للقطاع الصناعي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) ما نسبته 75.26%، أي أنه عندما تنحرف القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيحها بما يعادل 75.26% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t) .

ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل قوية نحو التوازن، بمعنى أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي تستغرق ما يقارب 1.33سنة (1/0.752612=1.33) أي تقريباً 01 سنة و04 أشهر باتجاه قيمتها التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في مؤشرات القطاع المصرفي، بتعبير أكثر تفصيل إذا حدثت أي صدمة على مستوى إجمالي الودائع المصرفية والقروض الموجهة للقطاع العام بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على القيمة المضافة للقطاع الصناعي مدة سنة كاملة وأربعة أشهر تقريباً حتى ترجع إلى وضعها التوازني والطبيعي، وهو ما يعني سرعة تأثير مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناع في الجزائر تميل إلى المتوسطة على العموم نحو التوازن.

4- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

كان القصد من وراء هذا الاختبار هو التأكد من مدى انسجام واستقرار العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأجلين الطويل والقصير من جهة، وإلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلي من جهة أخرى. وقد تم الاستعانة بكل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي (CUSUM-squared) لذلك.

يتضح من الشكل (07) و(08) إلى أن المعلمات المقدرة لنموذج في الأجلين مستقرة هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة، حيث لم يخرج الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين عن حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج مستقر في مجمله.

IV- الخلاصة :

من خلال إشكالية الدراسة والتي تمحورت حول إبراز أثر مؤشرات تطور القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1992 – 2017، أمكن التوصل إلى جملة من الاستنتاجات التالية:

- شهدت مؤشرات القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 تحسن واضح نتيجةً للإصلاحات التي اعتمدتها السلطات المعنية والتي كانت بدايتها اصلاحات نقدية تمثلت في صدور قانون النقد والقرض (90-10)، هذا القانون سمح بتطوير وتفعيل المنظومة المصرفية.
- تطورت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري من 1291.24 مليار دج سنة 1990 إلى 2512.32 مليار دج سنة 2017، أي بزيادة قدرت بـــ 1221.08مليار دج وبنسبة نمو وصلت إلى 94.57%.
- رغم تبني السلطات الجزائرية العديد من البرامج والخطط لتطوير القطاع الصناعي والاستثمار على مستواه يبقى مستوى هذا القطاع غير كافي نظير تلك المجهودات من جهة، ومن جهة أخرى إلى المستوى الذي ارتقى فيه القطاع الصناعي في العالم والتطور الكبير في هذا المجال والمنافسة القوية، فالصناعة المحلية تحتاج المزيد من الاستراتيجيات حتى دفع بعجلة نموه إلى المراتب الأولى من المنافسة، فمؤشر الأداء التنافسيCIP لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 2014 لازال يرصد المراتب المتأخرة (الرتبة 88) للجزائر من بين 144 دولة، وذلك كون اقتصاد الدولة ريعياً يعتمد بدرجة أولى على إيرادات النفط دون الاهتمام بباقي القطاعات الأخرى.
- تؤكد النتائج المستخرجة من اختبار Bounds Test وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات القطاع المصرفي (إجمالي الودائع المصرفية- القروض الموجهة للقطاع العام) والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر. مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، أي أن تطور القطاع المصرفي على المدى الطويل يعمل على خلق قيمة مضافة في القطاع الصناعي من خلال مختلف مؤشراته لاسيما الودائع والقروض.
- وجود علاقة طردية بين إجمالي الودائع المصرفية والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في الودائع المصرفية تؤدي إلى زيادة استثمارات القطاع الصناعي ومن ثّم الزيادة في قيمتها المضافة.
- وجود علاقة طردية بين القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في قروض القطاع العام تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ويمكن تبرير ويمكن تبرير هذه النتيجة إلى أن زيادة الصادرات الجزائرية التي تتكون بشكل رئيسي من المحروقات تؤدي إلى الزيادة في موجودات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وهو الأمر الذي يضفي بدوره إلى زيادة العرض النقدي ومن ثّم إلى ارتفاع حصة تقديم القروض وتوزيع حصة منها للقطاع العام نحو أوجه الاستثمارات منها الصناعية.
- في حالة حدوث صدمة على مستوى مؤشرات القطاع المصرفي (الودائع المصرفية وقروض القطاع العام) في الجزائر بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على القيمة المضافة للقطاع الصناعي مدة سنة كاملة وأربعة أشهر تقريباً حتى ترجع إلى وضعها التوازني والطبيعي، وهو ما يعني أن سرعة تأثير الودائع المصرفية والقروض الموجهة للقطاع العام متوسطة على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر.

- ملاحق:

الجدول (01): تطور مؤشرات القطاع المالي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

PPSL	PPSL/GDP	PSL	PSL/GDP	Dépôt	M2	Dépôt/GDP	M2/GDP	السنة
76.004	0.027	282.050	0.100	287.024	2816.86	0.102	0.183	**1992**
77.121	0.028	120.034	0.043	369.455	2757.71	0.134	0.228	**1993**
96.749	0.035	189.595	0.070	444.132	2732.89	0.163	0.265	**1994**
102.473	0.036	419.568	0.148	491.23	2836.74	0.173	0.282	**1995**
128.753	0.044	558.332	0.189	559.987	2953.04	0.190	0.310	**1996**
108.262	0.036	525.867	0.176	364.781	2985.52	0.122	0.362	**1997**
169.123	0.054	674.324	0.215	1213.66	3137.79	0.387	0.508	**1998**
214.526	0.066	873.337	0.270	1252.542	3238.20	0.387	0.552	**1999**
284.166	0.085	664.141	0.198	1439.852	3361.89	0.428	0.601	**2000**
337.9	0.098	740.30	0.214	1789.933	3463.03	0.517	0.714	**2001**
551	0.151	715.50	0.196	2127.359	3657.28	0.582	0.793	**2002**
588.5	0.150	791.40	0.202	2442.948	3920.67	0.623	0.842	**2003**
675.4	0.165	859.30	0.210	2705.372	4089.32	0.662	0.891	**2004**
897.3	0.207	882.40	0.204	2960.567	4330.91	0.684	0.940	**2005**
1057	0.240	847.00	0.192	3516.537	4403.86	0.799	1.096	**2006**
1216	0.267	988.90	0.217	4331.453	4552.40	0.951	1.317	**2007**
1413.3	0.303	1201.90	0.258	4956.203	4659.84	1.064	1.493	**2008**
1600.6	0.338	1485.20	0.314	4770.83	4735.90	1.007	1.516	**2009**
1806.7	0.368	1460.60	0.298	5446.651	4908.01	1.110	1.663	**2010**
1983.5	0.393	1742.40	0.345	6323.68	5049.95	1.252	1.966	**2011**
2247	0.430	2040.20	0.391	6869.8	5220.37	1.316	2.110	**2012**
2722	0.507	2434.00	0.454	7256.2	5364.85	1.353	2.226	**2013**
3121.7	0.560	3382.30	0.607	8544.5	5568.13	1.535	2.458	**2014**
3588.3	0.621	3688.20	0.638	8351.9	5777.69	1.446	2.372	**2015**
3955	0.662	3952.20	0.662	8154.7	5968.35	1.366	2.315	**2016**
4568.3	0.753	4311.3	0.710	9221.8	6069.81	1.519	2.467	**2017**

المصدر: النشرات الاحصائية لبنك الجزائر. ملاحظة :(PPSL: القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص، PSL: القروض المقدمة للقطاع العام، M2: العرض النقدي بمعناه الواسع، Dépôt: الودائع المصرفية)

الشكل (02):تطور توزيع القروض الموجهة للاقتصاد بين القطاع العام والخاص في الجزائر للفترة 1992-2017

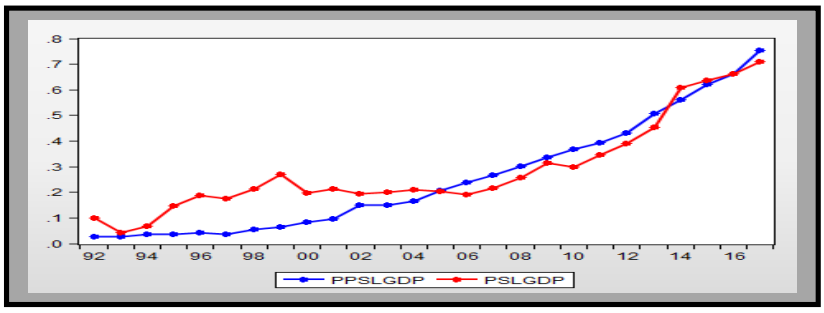

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (01)

الشكل (03): تطور العرض النقدي M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1992-2017

الشكل (03-01): تطور حجم العرض النقدي بمعناه الواسع *M2*

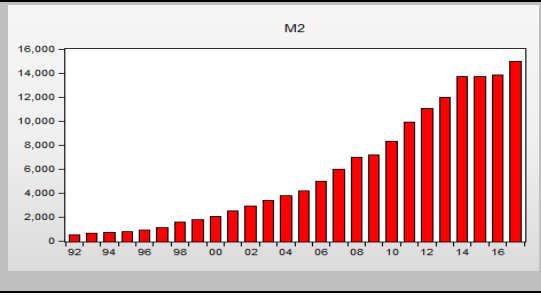

الشكل (03-02): تطور العرض النقدي M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

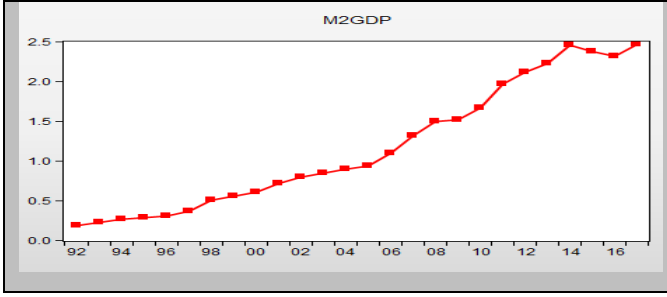

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (01)

الشكل (04):تطور إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1992-2017

الشكل رقم (04-01): تطور حجم الودائع المصرفية	الشكل رقم (04-02): تطور نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي
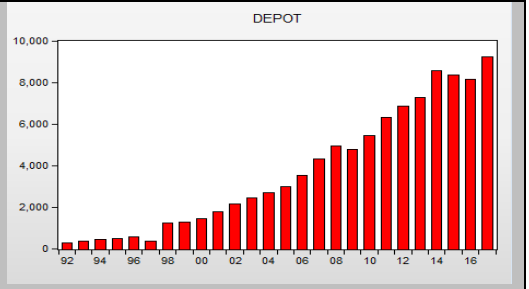	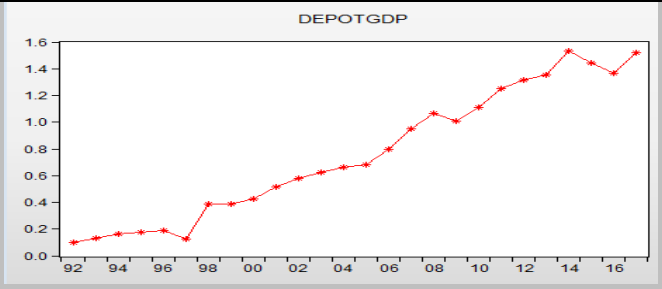

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على بيانات الجدول (01)

الجدول (02): القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري ومؤشراته للفترة 1990-2017

السنة	VAI ★	NVAI	العمالة الصناعية★★	الصادرات المصنعة%★★★
1990	1291.24	2.55	26.15	2.64
1991	1277.20	-1.09	26.19	2.18
1992	1271.12	-0.48	26.12	3.02
1993	1252.52	-1.46	26.39	3.47
1994	1223.56	-2.31	26.72	2.69
1995	1258.92	2.83	26.46	3.69
1996	1297.38	3.11	24.89	5.98
1997	1345.44	3.70	24.68	2.83
1998	1405.15	4.44	25.58	2.62
1999	1469.01	4.55	25.24	2.79
2000	1529.55	4.12	24.48	2.31
2001	1542.95	0.87	25.01	2.87
2002	1627.53	5.48	25.46	3.22
2003	1736.30	6.68	24.68	2.12
2004	1813.57	4.45	26.78	2.00
2005	1927.61	6.29	29.83	1.32
2006	1968.28	2.11	31.82	1.20
2007	2017.02	2.48	34.14	1.53
2008	2056.35	1.95	36.02	1.62
2009	2059.85	0.17	38.87	1.56
2010	2114.94	2.67	39.43	1.79
2011	2140.87	1.23	39.10	2.03
2012	2197.67	2.65	40.75	2.16
2013	2222.53	1.13	41.47	2.48
2014	2298.53	3.42	47.02	3.50
2015	2371.34	3.17	47.60	4.65
2016	2498.08	5.34	47.09	4.62
2017	2512.32	0.57	46.98	4.27

المصدر: من اعداد الباحثتين، بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، ملاحظة: ★ : القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ★★: نسبة العمالة من إجمالي العمالة الكلية في الاقتصاد %، ★★★: الصادرات المصنعة من إجمالي السلع

الشكل (05): تطور حجم ونسب نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري للفترة 1990 - 2017

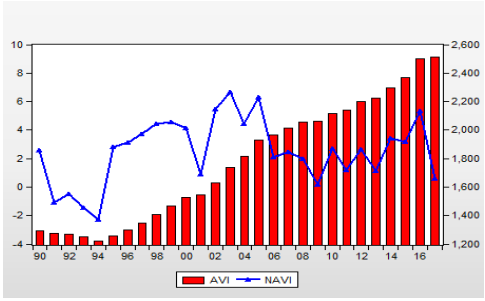

المصدر: من اعداد الباحثتين، بناء على بيانات الجدول (02)

الشكل (06): توزيع العمالة الجزائرية حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2016

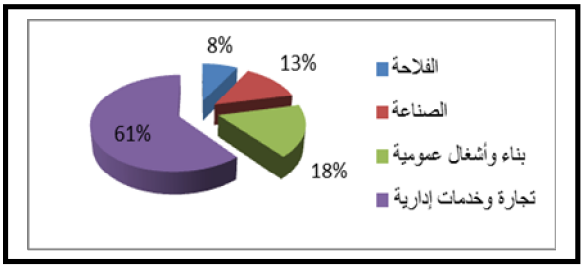

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول (03) : نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول			درجة التكامل
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	
Ln(AVI)	0.1147 (0.960)	-1.817 (0.665)	2.897 (0.998)	-3.551 (0.015)	– 3.350 (0.082)	-1.703 (0.083)	**I(1)**
Ln(PSL/GDP)	-0.810 (0.798)	-2.454 (0.345)	-1.640 (0.094)	-6.551 (0.000)	-6.5276 (0.000)	-5.4067 (0.000)	**I(1)**
Ln(Dépôt/GDP)	-9.937 (0.000)	-2.547 (0.304)	-2.945 (0.0050)				**I(0)**

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامج EViews9 .

الجدول (04): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 03/01/19 Time: 13:02
Sample: 1997 2017
Included observations: 21
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.26385	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

الجدول (05): نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل (المتغير التابع LAVI)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPOTGDP	0.205300	0.013577	15.121366	0.0000
LPSLGDP	0.071832	0.015864	4.527884	0.0027
C	7.766160	0.019448	399.325402	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامج EViews9 .

الجدول (06): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج () في الأجل القصير (المتغير التابع LAVI)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LVAI
Selected Model: ARDL(5, 5, 1)
Date: 03/01/19 Time: 13:43
Sample: 1992 2017
Included observations: 21

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LVAI(-1))	-0.175473	0.200308	-0.876016	0.4101
D(LVAI(-2))	0.586482	0.175838	3.335361	0.0125
D(LVAI(-3))	0.471199	0.208244	2.262722	0.0581
D(LVAI(-4))	0.227216	0.193338	1.175223	0.2783
D(LDEPOTGDP)	-0.020785	0.018181	-1.143215	0.2905
D(LDEPOTGDP(-1))	-0.016004	0.018194	-0.879637	0.4082
D(LDEPOTGDP(-2))	-0.030347	0.015759	-1.925760	0.0955
D(LDEPOTGDP(-3))	-0.065520	0.012814	-5.113117	0.0014
D(LDEPOTGDP(-4))	-0.068225	0.021330	-3.198566	0.0151
D(LPSLGDP)	0.002863	0.037236	0.076881	0.9409
CointEq(-1)	-0.752612	0.130377	-5.772579	0.0007

Cointeq = LVAI - (0.2053*LDEPOTGDP + 0.0718*LPSLGDP + 7.7662)

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامج EViews9 .

الشكل (07): المجموع التراكمي للبواقي المتابع

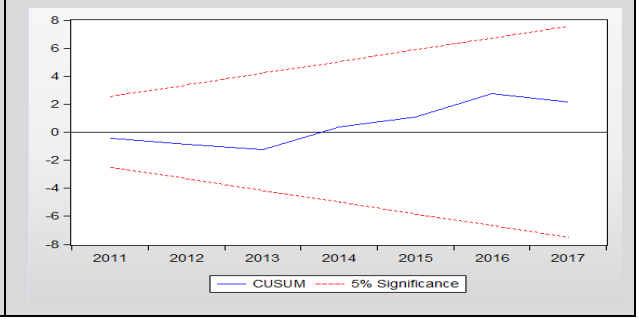

الشكل (08): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

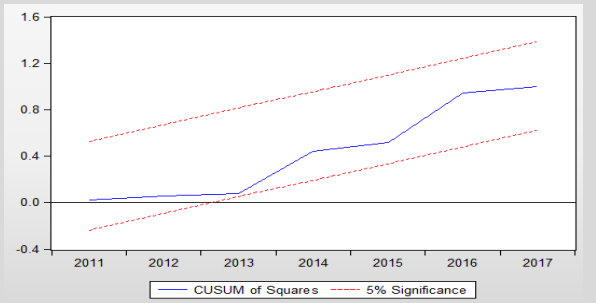

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامج EViews9 .

- الإحالات والمراجع :

[1] K .L. Gupta(1984) , "**Finance and Economic Growth in Developing Countries**" : Croom Helm, London .

[2] King . R. G . Levine(1993)**, " Finance entrepreneurship and grawh : theory and evidence** ": journal of Monetary Economics , (32), PP. 513 – 542 .

[3] Beck. T and Levine . R,(2004)," **Stock Markets, Banks and Growth Panel evidence**", Journal of Banking & finance, (28), P.423 – 424.

[4] عمار خلف (2011)، **قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1970 -2008**، ورقة بحثية، جامعة بغداد: قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، ص.ص. 180-194.

[5] Elijah Udoh, Uchechi R. Ogbuagu (2012), "**Financial Sector Development and Industrial Production in Nigeria (1970-2009): An ARDL Cointegration Approach**": Journal of Applied Finance & Banking. 4(2), PP.49-68.

[6] Doumbe Doumbe Eric, Zhao Zhongxiu(2017), "**Financial Sector Development and Industrialization in Cameroon (1970-2014)** ": Journal of Business and Economics. 1(8), PP.2155-7950.

[7] زرقين عبود (2009)، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (45)، ص ص: 160-188.

1 شريقي عمر (2009)، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، 20 – 21 أكتوبر، ص.08.

9 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2018)، (04)، 28 جانفي، ص.27.

بلعزوز بن علي (2004)، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص.35. 10

11 محمد الشريف إلمان (2003)، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 45.

12 خاطر طارق – صالح مفتاح (2014)، **التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، (16)، ص. 144.

13 **www.opec.org**

14 لعشاش عبد الحليم- حسام الدين عبد الحفيظ (2018)، **واقع وتحديات قطاع الصناعة في الجزائر**، المؤتمر الدولي لاستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد لونيسي –البليدة 02، يومي 06-07 نوفمبر ، ص.04.

15 Granger, C.W.J and Newbold(1974),"**Spurious Regressions in Econometrics", J. Econometrics 2**, ,P.111-120.

16 Bourbonnais Regis(2015)**, "Econométrie,Manuel et Exercice corriges"** , 9ème édition , Dunod, Paris: p.250.

17 عبد الحفيظ خزان (2014)، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، الجزائر: بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص. 155.

18 رعاد علي – بلوكاريف نادية (2016)، **الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة الاقتصاد الجديد، 2(15)، ص344.

19 أمولاي علي هواري- تسابت عبد الرحمان- عدوكة لخضر (2016)، **دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الانتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (06)، ص: 381.